



شعوب متمكنة.  
أمم صامدة.

ورشة عمل وطنية بشأن

## تعزيز فعالية منظومة إقرار الذمة المالية في فلسطين

رام الله، فلسطين، 11-12 أيار 2015

### البرنامج

## 1. لمحة مختصرة

بالشراكة مع الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد وبدعم مشترك من كلٍّ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نظمت هيئة مكافحة الفساد في فلسطين ورشة عمل وطنية تحت عنوان "تعزيز منظومة إقرار الذمة المالية في فلسطين". عُقد النشاط في مدينة رام الله بتاريخ 11-12 مايو/أيار 2015، وحضره 62 مشاركاً يمثلون أبرز المؤسسات المعنية في القطاعين العام والمجتمع المدني وأكاديميون، إلى جانب الخبراء وأخصائيين الإقليميين والدوليين. هدفت ورشة العمل إلى تعميق المعرفة بمتطلبات تطوير منظومة فعّالة لإقرار الذمة المالية في ضوء المعايير الدولية والإقليمية ذات الصلة والتجارب المقارنة، وإتاحة المجال لصياغة توصيات مُحدّدة لتعزيز هذه المنظومة في فلسطين، بما يتماشى مع الاحتياجات والأولويات الوطنية.

## 2. خلفية عامة

تتطلب منظومة إقرار الذمة المالية بشكل أساسي، قيام الموظفين العموميين بالإقرار عن ممتلكاتهم ومصالحهم بطريقة تسمح برصد أي تغييراتٍ جوهريةٍ قد تطرأ عليها أثناء إشغالهم لمناصبهم العمومية. تسمح هذه المنظومة، حينما تكون فعّالة، بتعزيز ثقة الجمهور بالحكومة، وتُشكل تديراً هاماً للوقاية من الفساد والتعامل مع تضارب المصالح وكشف الإثراء غير المشروع. توصي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الفقرة 5 من المادة 8، الدول الأطراف باعتماد تدابير ونظم تلزم الموظفين العموميين بالإقرار إلى السلطات المناسبة عن نشاطاتهم الخارجية، وأعمالهم الوظيفية، واستثماراتهم، وموجوداتهم والهبات والمنافع الجوهرية الكبيرة، والتي قد ينشأ عنها تضارب في المصالح مع مهامهم كموظفين عموميين. كما توصي الاتفاقية الأممية في الفقرتين 5 و6 من المادة 52، وكذلك الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في الفقرتين 5 و6 من المادة 28 الدول الأطراف بإنشاء نظم فعّالة لإقرار الذمة المالية والنصّ على عقوبات ملائمة على عدم الامتثال، وإلزام الموظفين العموميين بأن يبلغوا السلطات المعنية إذا كان لهم مصلحة في حساب مالي في بلد أجنبي، أو سلطة توقيح، أو أي سلطة أخرى.

على صعيد المنطقة العربية، اتجهت العديد من البلدان العربية منذ الخمسينيات نحو اعتماد منظومات متطورة لإقرار الذمة المالية، فقامت دول مثل تونس والمغرب واليمن باعتماد قوانين مُستقلة في هذا المجال، في حين أدمجت مصر والعراق ولبنان التدابير ذات الصلة في إطار القوانين المعنية بالإثراء غير المشروع، وقامت دول أخرى مثل عُمان باعتماد تدابيرٍ مشابهة في إطار قانون مُخصص لحماية الأموال العامة وتجنب تضارب المصالح.

وفقاً لتقارير الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، فإن خمسة من دول المنطقة على الأقل تعمل حالياً على تعزيز منظومة إقرار الذمة المالية، ومنها الكويت والمملكة العربية السعودية اللتان تُنشأن المنظومة لأول مرة، وكذلك الأردن الذي كان قد اعتمد قانوناً مُتخصصاً في هذا المجال في 2006، وثم أدرج المنظومة في 2014 ضمن قانونٍ أوسع يُعنى بالإثراء غير المشروع، مع تضمينه تعديلاتٍ محدودةٍ مقارنةً بالقانون السابق. من جهة أخرى، عمل كل من لبنان وتونس خلال 2014 على إعداد مشروع قانون من خلال عملية تشاورية، حيث ذهب لبنان إلى تضمين التدابير ذات الصلة في مشروع قانون يُعنى

بالإثراء غير المشروع المرجو منه أن يحلّ محل القانون الصادر في 1999، في حين اقتصر مشروع القانون المُعد في تونس على إقرار الذمة المالية بهدف أن يحل محل القانون الصادر في 1987.

في فلسطين، يُنظم قانون مكافحة الفساد لسنة 2005 وتعديلاته، إلى جانب قوانين أخرى، المسائل المتعلقة بإقرار الذمة المالية وذلك في المادة 8 وما بعدها، والتي تعطي لهيئة مكافحة الفساد صلاحية تلقي نماذج إقرار الذمة المالية، وطلب المعلومات والإيضاحات ذات الصلة. وقد كشف التطبيق العملي لهذه النصوص عن عدة إشكالات تستلزم النظر فيها، بما فيها معيار الأشخاص المُكلفين بتقديم إقرار الذمة المالية، وسرية المعلومات الواردة في الإقرار، وكيفية فحص الإقرارات، وتلقيها، وآلية التعامل معها وغيرها من المسائل الهامة.

### 3. جدول الأعمال

#### الأحد 10 أيار 2015

07.30 - 09.00 حفل استقبال

#### الاثنين 11 أيار 2015

08.00 - 09.00 التسجيل

09.00 - 10.00 الجلسة الافتتاحية

**الهدف:** عرض سياق ورشة العمل والنتائج المتوقعة منها، وتسهيل الضوء على أهمية اعتماد منظومة فعّالة لإقرار الذمة المالية في سبيل تعزيز الجهود الوطنية لمكافحة الفساد، وكذلك من المنظورين الإقليمي والعالمي.

#### • الكلمات الافتتاحية

معالي السيد رفيق المنتشة، رئيس هيئة مكافحة الفساد، فلسطين

معالي اللواء أشرف ريفي، رئيس الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وزير العدل،

لبنان

سعادة السيدة نرجس سعيديان، نائب الممثل الخاص لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فلسطين  
السيدة زورانا ماركوفيتش، مستشار إقليمي لمكافحة الفساد، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط  
وشمال أفريقيا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة  
دولة الدكتور رامي الحمدالله، رئيس الوزراء، فلسطين

10.00 – 10.30 استراحة

12.00 – 10.30 الجلسة الأولى

المعايير الدولية والإقليمية بشأن منظومة إقرار الذمة المالية

الهدف: تعميق فهم المشاركين بشأن أبرز المعايير الدولية والإقليمية، وبصفة خاصة، تلك الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

• رئيس الجلسة

معالي الدكتور محي الدين توق، خبير مستقل، رئيس سابق للجنة التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

• المعايير الدولية بشأن إقرار الذمة المالية

السيدة زورانا ماركوفيتش، مستشار إقليمي لمكافحة الفساد، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

• المعايير الإقليمية بشأن إقرار الذمة المالية

السيد حسين حسن، أخصائي في المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

• مناقشة عامة

12.00 – 13.30 الجلسة الثانية

إقرار الذمة المالية في فلسطين والتحديات ذات الصلة

**الهدف:** إقامة حوار تفاعلي بشأن منظومة إقرار الذمة المالية المُطبَّقة في فلسطين والتحديات التي تواجهها على أرض الواقع.

- **رئيس الجلسة**  
معالي الدكتور محي الدين توق، خبير مستقل، رئيس سابق للجنة التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- **عرض تقديمي**  
السيدة رشا عمارنه، مدير عام الشؤون القانونية، هيئة مكافحة الفساد، فلسطين
- **مناقشة عامة**

14.30 – 13.30 الغداء

16.30 – 14.30 الجلسة الثالثة

**الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في ضوء التجارب المقارنة**  
**الهدف:** تيسير تبادل الخبرات والتجارب بشأن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة المتعلقة بوضع وتطبيق منظومة إقرار الذمة المالية في التجارب المقارنة.

- **رئيس الجلسة**  
معالي الدكتور محي الدين توق، خبير مستقل، رئيس سابق للجنة التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- **تجارب مقارنة**  
السيد أحمد الورفلي، خبير مستقل، مستشار قانوني سابق لرئيس الجمهورية، تونس  
السيدة ألما سدلار، نائب رئيس هيئة مكافحة الفساد، سلوفانيا  
السيد رمزي نزهه، خبير مستقل، عضو سابق في مجلس هيئة مكافحة الفساد، الأردن  
الدكتور علي الزّام، مدير الشؤون القانونية، الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، المغرب
- **مناقشة عامة**

## الثلاثاء 12 أيار 2015

10.15 – 09.00 الجلسة الرابعة

الأشخاص المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية والجهات المعنية بتلقيها

**الهدف:** استكشاف الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن معايير اختيار الأشخاص المكلفين بتقديم إقرارات الذمة المالية، وكيفية التعامل مع أولئك المُقَرَّبِينَ منهم، والجهات التي يمكن أن تتولى تلقي الإقرارات والتعامل معها، والخصائص والصلاحيات والخبرات التي يجب ان تتمتع بها.

• رئيسة الجلسة

السيدة نانسي فشحو، أخصائية في المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان العربية التابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

• حلقة نقاشية

11.30 – 10.15 الجلسة الخامسة

محتوى إقرارات الذمة المالية ومواقيت تقديمها

**الهدف:** استكشاف الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن ما يجب أن تتضمنه إقرارات الذمة المالية وما إذا يمكن قبولها على أساس حُسن النية أم بشرط توفّر كافة الوثائق المعرّزة، وكذلك بشأن مواقيت تقديم الإقرارات، وتكاليف حوسبة المنظومة والمزايا التي يوفرها ذلك.

• رئيسة الجلسة

السيدة زورانا ماركوفيتش، مستشار إقليمي لمكافحة الفساد، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

• حلقة نقاشية

11.45 – 11.30 استراحة

13،00 – 11،45 الجلسة السادسة

## الرقابة على إقرارات الذمة المالية وحقوق الفرد والمجتمع

**الهدف:** استكشاف الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن آلية فحص إقرارات الذمة المالية وسبل تفعيلها دون الإضرار بحقوق الأشخاص المعنيين، ومسألة إتاحة الإقرارات لاطلاع الجمهور في ضوء حقوق الإنسان ذات الصلة.

### • رئيس الجلسة

السيد أحمد الورفلي، خبير مستقل، مستشار قانوني سابق لرئيس الجمهورية، تونس

### • حلقة نقاشية

## 14.15 – 13.00 الجلسة السابعة

### العقوبات ووسائل التحفيز

**الهدف:** استكشاف الممارسات الجيدة والدروس المستفادة بشأن الأفعال التي يجب معاقبتها لضمان فعالية منظومة إقرار الذمة المالية، ونوع العقوبات التي يجب فرضها والآلية التي يجب اتباعها لهذه الغاية، بالإضافة إلى القواعد والممارسات التي يمكن تبنيها لتحفيز امتثال أكبر لهذه المنظومة.

### • رئيس الجلسة

السيد رمزي نزهه، خبير مستقل، عضو سابق في مجلس هيئة مكافحة الفساد، الأردن

### • حلقة نقاشية

## 15.00 – 14.15 الجلسة الختامية

### خطوات المتابعة لتعزيز منظومة إقرار الذمة المالية في فلسطين

**الهدف:** عرض لخلاصات ورشة العمل، وتمكين المشاركين من المساهمة في صياغة توصيات محددة وملموسة بشأن الخطوات المقبلة.

### • رئيس الجلسة

معالي الدكتور محي الدين توك، خبير مستقل، ورئيس سابق للجنة التفاوض بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

## • الخلاصات وكلمات ختامية

معالي السيد رفيق النتشة، رئيس هيئة مكافحة الفساد، فلسطين  
السيدة زورانا ماركوفيتش، مستشار إقليمي لمكافحة الفساد، المكتب الإقليمي للشرق الأوسط  
وشمال أفريقيا، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة  
السيدة نانسي فشحو، أخصائية في المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة في البلدان  
العربية التابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

16.00 – 15.00 الغداء

\*\*\*